مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: الأزمة الاقتصادية العالمية من وجهة نظر الاقتصاد السياسي
اسم الكاتب: د. فادي الخليل
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4187
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 08:38 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (5)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (5) 2009

الأزمة الاقتصادية العالمية من وجهة نظر الاقتصاد السياسي

الدكتور فادي الخليل *

(تاريخ الإيداع 21 / 5 / 2009. قُبِل للنشر في 8/ 11 /2009)

□ ملخّص □

يناقش البحث موضوع الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة بالاستناد إلى تحليل خصائص الرأسمالية وبالتحديد خصائص التقلبات الاقتصادية ومراحل الدورة الاقتصادية الرأسمالية، انطلاقاً من فرضية دورية الأزمات الاقتصادية الرأسمالية، والتي تعمقت في ظل النهج الليبرالي المعتمد على الأسواق المالية بعيداً عن الإنتاج السلعي الحقيقي. وبالتالي يحاول الباحث استعراض الجذور الحقيقية للأزمة الاقتصادية العالمية ودراستها وتحليلها للوقوف على حقيقة هذه الأزمة وتداعياتها على الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاديات العربية بشكل خاص، واستعراض الآليات الموضوعة لمواجهة هذه الأزمة والآفاق المستقبلية لتطورها. كما يناقش الباحث فكرة احتمال كون هذه الأزمة مصطنعة أم ناتجة عن اختلالات هيكلية في البنيان الاقتصادي الرأسمالي، وصولاً إلى النتائج التي برهنت صحة فرضية البحث بتوضيح السمة الدورية في الأزمات الاقتصادية المتعلقة بطبيعة ونهج الاقتصاد الرأسمالي.

الكلمات المفتاحية: أزمة مالية– أزمة اقتصادية– الدورة الاقتصادية– الاختلالات الهيكلية– التقلبات الاقتصادية.

* أستاذ مساعد ـ قسم الاقتصاد والتخطيط ـ كلية الاقتصاد ـ جامعة تشرين- اللاذقية- سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (31) العدد (5)2009
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (31) No. (5) 2009

The Global Economic Crisis from The Perspective of Political Economy

Dr. Fadi Alkhalil*

(Received 21 / 5 / 2009. Accepted 8 / 11 /2009)

□ ABSTRACT □

The subject of research discusses the current global economic crisis on the basis of analysis of the characteristics of capitalism and particularly, the characteristics of economic fluctuations and the stages of the economic cycle of capitalism, under the assumption of periodic economic crises of capitalism, which has deepened in light of the liberal approach adopted in the financial markets away from the real commodity production. Thus, the researcher tries to review the real causes of the global economic crisis, studied and analyzed to determine the truth of this crisis and its repercussions on the global economy in general and the Arab economies in particular, and review mechanisms provided to address this crisis, and the prospects of its development. The researcher also discusses the possibility that this crisis was fabricated or caused by structural imbalances in the economic structure of the capitalist economic structure, to the results that have demonstrated the validity of the hypothesis of the research to clarify the attribute of periodic economic crises on the nature and approach of the capitalist economy

Keywords: Financial Crisis, Economic Crisis, The Economic Cycle, Structural Imbalances, Economic Fluctuations

***Associate Professor, Department of Economy and Planning, Faculty of Economics, University Tishreen, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي منذ خريف عام 2007 أزمة مالية عالمية ابتدأت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية ثم امتدت إلى دول العالم لتشمل الدول الأوروبية والآسيوية والنامية التي ترتبط اقتصادياتها مباشرة بالاقتصاد الأمريكي، حيث وصل عدد البنوك التي انهارت في الولايات المتحدة خلال العام 2008 إلى /19/ بنكاً، وتوالت الانهيارات في العام الحالي وامتد ذلك إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية، لتتحول الأزمة من أزمة مالية إلى أزمة اقتصادية عالمية هي الأسوأ منذ أزمة الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن الماضي، أدت إلى دخول الاقتصاد العالمي في حالة من الركود والانكماش بعد أن أعلنت الدول الصناعية الكبرى الثمانية دخول اقتصادياتها الركود بعد تسجيل بيانات انكماش للربع الثالث من عام 2008 بنسبة /0.5%/ لكل من اقتصاديات الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا وكندا، ودخول روسيا في الركود في كانون الأول 2008 وإعلان العديد من دول العالم دخولها في الركود أيضاً [1].

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من الترابط الكبير بين معظم اقتصاديات الدول المتقدمة والاقتصاد العالمي، وذلك نتيجة لهيمنة الاقتصاد الأمريكي على الاقتصاديات الأخرى انطلاقاً من كون الدولار هو العملة العالمية التي تجري بواسطتها معظم المبادلات التجارية والتي يتم بها أيضاً تسعير المواد الأولية والخام عالمياً، الأمر الذي يجعل الاقتصاد العالمي يتأثر بأية أزمة مالية تنطلق من مركز الرأسمالية العالمية (أي الولايات المتحدة الأمريكية).

وينطلق البحث من فرضية أساسية مفادها أن الأزمات الاقتصادية في ظل الاقتصاد الرأسمالي تتصف بالدورية، خاصة في ظل الترابط الوثيق بين الأسواق المالية العالمية والتي اعتمدت على الريع المالي كأساس للنمو بعيداً عن الإنتاج السلعي الحقيقي. وبالتالي يهدف البحث إلى دراسة هذا الترابط في الاقتصاد العالمي، وتسليط الضوء على آلية الدورة الاقتصادية الرأسمالية، لنصل من خلالها إلى الجذور الحقيقية للأزمة الاقتصادية العالمية، وبالتالي محاولة الوقوف على مسارها المستقبلي وتداعياتها وإمكانية الحد من تأثيرها وخاصة على الاقتصاديات العربية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على البيانات والأرقام المتوفرة عن الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال وصف وتحليل الأزمة الاقتصادية العالمية انطلاقاً من تحليل الاقتصاد الرأسمالي وآلية عمل السوق في إطاره، وبالتالي يدرس البحث النقاط التالية:

- التقلبات الاقتصادية والدورة الاقتصادية الرأسمالية.
- الجذور الحقيقية للأزمة الاقتصادية العالمية.
- آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات العربية.

النتائج والمناقشة:

أولاً. التقلبات الاقتصادية والدورة الاقتصادية الرأسمالية:

يتميز النظام الرأسمالي بأن الأثمان تتحدد فيه وفقا لرغبات المشترين والبائعين وقدرتهم على المساومة ودون أي تدخل من جانب الحكومة. ويؤدي جهاز الثمن دور المرشد للمنتج والمستهلك ليتقرر بناء على ذلك ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات، وكذلك ما يتم استهلاكه منها. أي أن جهاز الثمن في النظام الرأسمالي من أهم العناصر التي يعتمد عليها في التوفيق بين الموارد المتاحة في المجتمع والحاجات المطلوب إشباعها؛ حيث إن جهاز الثمن يقوم تلقائياً بتوزيع عناصر الإنتاج على أوجه النشاط المختلفة وبالكميات التي يحتاجها كل نشاط، كما يتولى مهمة توزيع إنتاج الأنشطة المختلفة من السلع والخدمات على المستهلكين المختلفين الذين يحتاجون إلى هذا السلع وبالكميات التي تتناسب مع حاجة كل منهم، أو بمعنى آخر، يعد جهاز الثمن الحلقة التي تربط بين المستهلكين والمنتجين. ويتحدد الثمن في النظام الرأسمالي بقوى العرض والطلب، حيث تتحدد رغبات البائعين بما يسمى قوة العرض، أما رغبات المستهلكين فتتحدد بما يسمى قوه الطلب [2]، وبتلاقي قوى العرض والطلب يتم تحديد الثمن بالسوق، ومن هنا جاءت تسمية الاقتصاد الرأسمالي "باقتصاد السوق" أو "اقتصاد العرض والطلب".

وعندما يوزع المستهلك دخله على السلع الاستهلاكية فإنه يفضل بطبيعة الحال السلع التي تعطيه إشباعاً أكبر. ويكون العامل الحاسم في معادلة النفع مع الإشباع هو الثمن المدفوع في السلعة، فإذا تحدد ثمن السلعة وكان مرتفعاً فهو دليل على رغبة المستهلكين في الحصول على مزيد من هذه السلعة، وهذا الارتفاع مرشد للمنتجين كذلك لإنتاج المزيد من هذه السلعة المرغوبة، وعندما يقرر المنتج اختياره لعوامل الإنتاج فهو يهتدي كذلك بجهاز ثمن عوامل الإنتاج، ويختار تلك الأنواع من العوامل ذات الثمن الرخيص، طالما أنها تعطي الجودة نفسها، وعندما يجد المنتج أن هناك سلعة لها أثمان مرتفعةً تدريجياً فهو يوجه موارده لها. وجهاز الثمن الذي نقصده ليس جهازاً مادياً ملموساً يتولى هذه العملية فعلاً، ولكنه مجموعة من العلاقات التي تربط بين الظواهر المختلفة، والتي تحكم سلوك الأفراد، والتي تبين ردود فعل الأفراد على التغير في الأسعار [3].

ويعتقد أنصار النظام الرأسمالي أن "جهاز الثمن" كفيل بتحقيق التوازن التلقائي بين الإنتاج والاستهلاك. والواقع . كما أثبتت التجربة . أن هذا التوازن لا يمكن أن يحدث بطريقة تلقائية. ويرجع ذلك إلى أنه في ظل النظام الرأسمالي الحر، يتولى المنظمون وأصحاب المشروعات وضع خطط الإنتاج التي تعتمد إلى حد بعيد على التنبؤات والتوقعات المستقبلية. وقد أثبتت التجربة أن المنظم الفردي وحده لا يتوفر لديه الإمكانات لدراسة الطلب في الأجل الطويل، ولاسيما دراسة الحالة الاقتصادية بصفة عامة وما ينتظر أن يطرأ عليها من تغيرات، ويترتب على ذلك أن الطلب الفعلي على سلعة معينة قد يزيد وقد ينقص عما كان يتوقعه المنظمون أو أصحاب المشروعات، مما يؤدى إلى اختلال التوازن بين الإنتاج والاستهلاك. ولذلك يمكن القول: إن التقلبات الاقتصادية (رواج وكساد) هي في الواقع سمة من سمات النظام الرأسمالي الحر. وتظل دراسة اقتصاديات الدول الغربية التي اتبعت هذا النظام أكثر من مئة عام دليلاً قاطعاً على حتمية التقلبات الاقتصادية في هذا النظام، وما يترتب على ذلك من بطالة خلال فترات الكساد[2].

وتاريخ الدورات الاقتصادية طويل في ظل النظام الرأسمالي، فهناك ما يسمى بالدورة القصيرة جداً، والدورة متوسطة الأجل والتي تحدث بين فترة تطول من 10.5 سنوات، وهناك دورات طويلة الأجل تحدث كل 10 سنوات أو 15 سنة، بل يذهب بعضهم إلى أن هناك دورات تحدث كل 50 سنة [3].

وهناك تفسير أخر لأسباب الدورات الاقتصادية طويلة الأجل، هو أنها تحدث نتيجة آثار الأحداث السياسية المهمة كالحروب أو الاكتشافات العلمية الضخمة التي تغير من طبيعة النشاط الاقتصادي الإنتاجي في المجتمع. وتفسير الدورات المتوسطة بأنها تحدث كل 10 سنوات في المتوسط باعتبارها الفترة اللازمة لتجديد المعدات الرأسمالية المستهلكة كالآلات مثلاً، مما يؤدى إلى تنشيط الطلب عليها لفترة لابد أن يعقبها فترة فتور في الطلب، نظراً لطبيعة

هذه السلع المعمرة. أما الدورات القصيرة فتفسيرها العام هو أنها تحدث كل ثلاث سنوات تقريباً، أو كل أربعين شهراً تقريباً نظراً لما يحدث خلال هذه المدة من تراكم البضائع والمخزون السلعي لدى المنشآت، يعقب ذلك فتور في الطلب، يؤثر بالتالي على نشاط المصانع المنتجة للسلع، إلى أن تتخلص المنشآت مما لديها، فتبدأ فترة أخرى من التوسع في الطلب [3].

خصائص التقلبات الاقتصادية:

أسفرت الدراسات الإحصائية عن أن التقلبات الاقتصادية تتميز بخاصتين رئيستين هما صفة "الدورية" أي التكرار عبر فترات، وصفة "التوافق الزمني" لمجموعة اتجاهات اقتصادية داخل الهيكل الاقتصادي [4].

الخاصية الأولى (الدورية): تعاود التقلبات الاقتصادية الظهور في فترات قد لا تكون متساوية تماماً من حيث القياس الزمني، ولكنها متقاربة إلى الدرجة التي تجعلنا نسلم بخاصية الدورية أو التكرار التي تتسم بها التقلبات، وقد لا تتشابه الدورات المتعاقبة من حيث مداها أو الفترة التي تستغرقها، ولعل ظاهرة الدورية هذه أصبحت موضوع دراسة رجال الأعمال واهتمامهم إلى درجة أنهم يدخلون في توقعات يتم بناء عليها تقدير الظروف المستقبلية.

الخاصية الثانية (الشمول والتوافق الزمني): تشمل التقلبات الاقتصادية معظم أجزاء الجهاز الاقتصادي. ويتأثر كل جزء من الأجزاء بما يحدث في أجزاء أو قطاعات أخرى ضمن النشاط الاقتصادي القومي. وقد يمثل بعضهم هذه الظاهرة بذلك الإحساس بالألم الذي يصيب كل الجسم عندما يتعرض لصدمة أو التهاب في جزء من أجزائه، إذا حدث ما يؤثر في ميدان إنتاج أو قطاع أو منشأة كبرى، فإن هذا الأثر سيمتد مداه إلى كل هؤلاء الذين يتعاملون مع "المصاب" وسيؤثرون كذلك على غيرهم ممن لهم صله اقتصادية بهم. وهكذا يمتد الأثر إلى الجهاز الاقتصادي كله. ففشل بعض المنشآت يعنى فشلاً لآخرين غيرهم والتفاؤل يخلق تفاؤلاً، والتشاؤم يخلق التشاؤم.

مراحل الدورة الاقتصادية:

تتميز الدورة الاقتصادية باتجاهين متناقضين [3]:

- **الاتجاه التصاعدي** ويتمثل بما يلي:

1. مرحلة الكساد: يكون النشاط الاقتصادي قد وصل إلى منتهى ما يمكن عملياً من الانخفاض. فالأجور منخفضة لمن ساعدهم القدر على الاستمرار في العمل. وتكون قوة النقود الشرائية عالية ولكن القدرات الشرائية للأفراد ضعيفة رغم انخفاض الأسعار، ونظراً لضعف القدرة الشرائية في المجتمع، فمن البديهي أن يكون معدل الإنتاج في قطاعات السلع الاستهلاكية والاستثمارية منخفضاً في ميدان الإنتاج، ويستقر توازن قطاع الأعمال عند مستوى منخفض من حيث الأسعار والعمالة والأرباح والتكاليف. ويتحمل المجتمع هذه الفترة بما فيها من شقاء للعاطلين ولهؤلاء الذين خسروا الجزء الأكبر من ثرواتهم أو يعانون انخفاض الدخل، ولكن هذا الوضع لن يستمر إلى الأبد بعد فترة قد تطول أو تقصر يستعد المجتمع لمواجهة فترة من التفاؤل تحل محل التشاؤم، فالكساد بطبيعته يحمل بين ثناياه بذور الإنتاج.

2. الانتعاش: تكمن بذور الإنتاج في انخفاض مستويات الأجور حتى بالنسبة للعمال المهرة، وتوافر فرص الاقتراض قليل التكلفة، وانخفاض الودائع لدى البنوك، وانخفاض نفقات الخامات والمعدات نسبياً، وقد تنخفض أسعار المنتجات، وتكاليف الإنتاج، وذلك لأن المراحل الأخيرة من الكساد تكون قد شدت النفقات إلى مستوى منخفض جداً بحيث يظهر بصيص من أمل الربح. وهذا الأمل يحفز المنظمين أن يخاطروا بالعودة إلى تنشيط الإنتاج، وسيحاول هؤلاء اقتناص الفرص قبل غيرهم من المنافسين، فيصلحون المعدات الإضافية وسرعان ما يحذو فريق آخر حذوهم، وتبدأ الطلبات على شركات التشييد والبناء، فتزداد العمالة، ويحصل العمال على دخل إضافي بعد أن انتقلوا من البطالة إلى التوظف، فينفقون هذا الدخل على سلع استهلاكية، وهذه الزيادة في الإنفاق تبعث على تنشيط الإنتاج في صناعات

أخرى كصناعة السلع الاستهلاكية فتزداد العمالة، فالدخل، فالإنفاق، وهكذا يكون المجتمع قد تخطى الكساد وانتقل إلى النشاط الطبيعي.

3. التوسع: إن تيار الانتعاش الذي بدأ يزداد قوة يجد تدعيماً من جهات متعددة، فتنشيط الاستثمار في صناعة ما يؤدى إلى التنشيط في صناعة أخرى، وأجور العمال في صناعة ما تخلق طلبات على منتجات صناعة أخرى، وإذا ساد تنشيط عام في الطلب فإنّ الأسعار ستميل نحو الارتفاع وتزداد دخول رجال الأعمال، بينما لا ترتفع الأجور وأسعار الفائدة إلا ببطء. وهذا يعنى اتساع الربح أو الفائض. وهنا يبدأ التفاؤل وإذا بدأ فسوف ينتشر بسرعة وإلى كثير من المجالات، فالبنوك متأكدة أنّ المنظمين يربحون، ولذلك فهي لا تمانع في الإقراض، فتتوسع في الائتمان ويتمادى المنظمون في الاقتراض ويتوسعون في الإنتاج طالما أن الأرباح المتوقعة تفوق سعر الفائدة. إن هذا الرواج غير العادي يصيب رجال الأعمال بالاندفاع فيبالغون في التفاؤل، وتصيب حمى الكسب غالبية رجال الأعمال، وهكذا يصل المجتمع إلى الفورة الاقتصادية التي قد تستمر عدداً من السنين.

- **الاتجاه التنازلي** ويتمثل بالتالي:

1. نقطة التحول التنازلي: وبما أن الكساد يولد الانتعاش ذاتياً، فإن ظروف الرواج الجامد تحمل بين ثناياها عوامل إيقافها، فالأجور قد أخذت في الارتفاع، وزيادة الطلب على العمل قد أدت إلى توظيف عناصر أقل كفاية بأجور قد تفوق إنتاجيتهم، وقد بدأ سعر الفائدة في الارتفاع، وارتفعت كذلك أثمان معظم الخامات ومعدات الإنتاج، وبدأت نفقات الإنتاج تسير في مرحلة تصاعدية، ويأتي الوقت الذي تتخطى فيه نفقات الإنتاج في مرحلتها التصاعدية أثمان المنتجات، فتتناقص فرص الربح، ويتضاءل الفائض والربح تدريجياً، ويختفي فائض الربح من بعض المنشآت وتلحق منشآت أخرى خسارة. عندما تقارب مرحلة الرواج على الانتهاء يبدأ القلق. وقد يساور القلق البنوك، فتلوح بطلب رد القروض التي سبق أن قدمتها، مما يؤدي إلى إحراج المركز المالي للمقترضين، الأمر الذي يؤدى إلى انتشار عدوى القلق والذعر في دوائر الأعمال ويصبح الجو ملبداً بغيوم التشاؤم التي تقود إلى مرحلة النكسة [4].

2. مرحلة الانتكاس: في هذه المرحلة يصاب كل منظم بالقلق على مركزه، ويتيقن أن مرحلة الكسب قد أوشكت على الانتهاء، فيتوقف المنظمون عن طلب معدات وخامات جديدة، ويحاول البعض منهم تخفيض معدلات القروض، وتبدأ أخبار الإفلاس في الانتشار، وتزيد الشائعات وتنتشر ويزداد الذعر، ويزداد تفضيل الأفراد للنقد السائل، فيضيفون بذلك إلى تيار الانكماش، وإذ يقل الإنفاق فتنخفض أرقام المبيعات فيزيدون قلق رجال الأعمال تأكيداً. وكما أن الرواج يغذى نفسه، فإن الانكماش يغذى نفسه كذلك، ولأن كل فرد يفكر في نفسه، فيحاول إنقاذ المركز المالي أو يمتنع عن الإنفاق وسرعان ما يتجمع أثر الامتناع عن الاتفاق بالتوجه نحو الاكتناز، فتبدأ بوادر الانهيار، وإذا انهارت منشأة فإنها تخلف وراء انهيارها صعوبات عملية وسيكولوجية لكل من كان يتعامل معها من المنشآت الأخرى. فيطغى التشاؤم على الجميع، ويعم اليأس والبؤس بين العاطلين الذين سُرحوا من المنشآت التي أفلست أو خفضت من معدلات نشاطها، فتؤدى البطالة إلى بطالة، بكل ما لها من آثار انكماشية، وبعد فترة يجد المجتمع نفسه قد عاد إلى ظلمات الكساد مرة أخرى فترة يستمر مداها رد فعل بقدر ما كان الانحراف شديداً خلال مرحلة التضخم التي سبقت الانهيار [3].

ثانياً. الجذور الحقيقية للأزمة الاقتصادية العالمية:

بدايةً لابد من القول بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة ليست سوى نتاجاً للسياسات المالية والنقدية خاصة في ظل النهج الاقتصادي الليبرالي الذي يعتمد بشكل رئيس على الحرية المطلقة، والتي أدت إلى اعتماد الاقتصاديات الرأسمالية على الأسواق المالية كمحدد رئيس للنمو بعيداً عن الإنتاج السلعي الحقيقي. وتجدر الإشارة هنا إلى الترابط العضوي ما بين هذه الأزمة ومفهوم الأزمة الاقتصادية في الدورة الرأسمالية كنتيجة حتمية وجزء من هذه الدورة كما ذكرنا سابقاً.

فالأزمات الاقتصادية الدورية كانت السمة البارزة في تاريخ الاقتصاديات الرأسمالية، حيث يرجع تاريخ الأزمات المالية العالمية والتي تضم الأزمات المصرفية وأزمات سعر الصرف إلى أواخر القرن التاسع عشر وتبلورت في أزمة الكساد الكبير (1929–1933). وخلال العقدين الأخيرين عانت كثير من الدول من هذه الأزمات وبدرجات متفاوتة، وخلال الفترة ما بين (1979–1997) كانت هناك أكثر من /158/ أزمة سعر صرف و/54/ أزمة مصرفية، وارتبط ذلك بسياسات التحرير المالي التي انتشرت خلال تلك الفترة، وقد كان على بعض دول أمريكا اللاتينية أن تعيد هيكلة نظامها المصرفي في الثمانينيات والتسعينيات، وفي أواخر التسعينيات تدهور أداء البنوك في دول البلطيق لدرجة أدت إلى تدخل الحكومات لدعم البنوك الكبيرة، وفي معظم الدول التي تحولت إلى اقتصاد السوق فإن النظام المصرفي فيها شهد خسائر ضخمة، وأخيراً فإن الأزمة المالية في دول شرق آسيا أعادت إلى الأذهان مرة أخرى كيف يمكن لهذه الأزمات أن تتفجر مع صعوبة تقدير الآثار المتشعبة لها والتي تنتشر في شكل عدوى وبائية، حتى البنوك الأمريكية لم تسلم من الأزمات ففي أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات عانى أكثر من /79/ من بين /509/ بنكاً في ولاية نيو إنغلاند من الفشل وانخفضت بشدة أسعار الأصول العقارية بحيث كان ذلك سبباً في فشل أكثر من /14%/ من بنوك نيو إنغلاند. ويرجع سبب الاهتمام بدراسة تلك الأزمات ومحاولة إيجاد مؤشرات تتسم بالقدرة التنبؤية لها قبل وقوعها إلى تكرار تلك الأزمات وفي فترات متقاربة من ناحية، ومن ناحية أخرى إلى الخسائر والتكلفة العالية لتلك الأزمات المتمثلة في الخسائر من الناتج المحلي الإجمالي، وقد قدر البنك الدولي الخسائر الناجمة من تلك الأزمات بحوالي /15%/ من الناتج المحلي الإجمالي تفاوتت من دولة لأخرى وتجاوزت /25%/ في بعض الحالات (الأرجنتين، تشيلي، ساحل العاج) [5].

ويعتقد البعض أن الأزمة المالية في الولايات المتحدة هي أزمة بدأت في القطاع العقاري حيث أن انخفاض قيمة العقارات أدى إلى ضعف قدرة البنوك على تسديد التزاماتها تجاه المؤسسات والأفراد، ولكن الحقيقة أكبر من ذلك بكثير وهي مشكلة تراكمية حدثت عبر سنين سبقت، ففي أربعينات القرن الماضي كان نظام النقد الدولي يعتمد على قاعدة الذهب، حيث كانت كل عملة تغطي نفسها بالذهب. لكن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وخروج الولايات المتحدة الأمريكية منتصرة اجتمعت البلدان الرأسمالية ووقعت (اتفاقية بريتون وودز) تم من خلالها منح الدولار دور عملة التبادل الدولية. وكانت نقطة التحول الرئيسة في اتفاقية بريتون وودز إلغاء ارتباط الذهب بالدولار عام 1979، ومنذ ذلك الحين وآلة الطباعة الأمريكية مرتاحة لأن الدولار الأمريكي أصبح محمياً بفضل القوة العسكرية والهيمنة الأمريكية على العالم بحيث فرضت تسعير جميع المواد الخام (بما فيها النفط) في العالم بالدولار، وصار الدولار عملة التبادل الدولية دون أن يكون له أية تغطية ذهبية. وأيضاً من أهم الأسباب الرئيسة للأزمة بدأت في أواخر الثمانينات من القرن الماضي بحدث كبير عام 1987 سمي (أيلول الأسود) والذي حصل فيه انهيار في البورصات، تبعه انهيار نسبي آخر في تشرين الأول عام 1988، لكن الحدث الأهم هو تراكم الوفورات المالية (سندات، أسهم، مشتقات مالية) غير مسبوقة بين عامي 1989–2001 لكن ليس نتيجة للاقتصاد العيني، بل كنتيجة للتحولات السياسية العالمية والتي تجلت بانهيار الاتحاد السوفييتي الذي نجم عنه ضخ حوالي تريليون دولار في الأسواق المالية الأمريكية، بالإضافة إلى حرب الخليج الثانية التي نجم عنها صفقات ضخمة للسلاح، حيث صرح وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أن مجموع ما دخل على الولايات المتحدة من أموال في فترة كلينتون نتيجة هذه الصفقات يتراوح ما بين /5–7/ تريليون دولار، وهذا ما جعل فترة رئاسة كلينتون تشهد فائضاً في الموازنة، وتراجعاً للمديونية والبطالة ونمو أسواق

المال*، وبالتالي، وكنتيجة لهذه الفوائض المالية الضخمة أخذت قيم العقارات وبالتالي أسهم الشركات العقارية المسجلة في البورصة منذ عام 2000 بالارتفاع بصورة مستمرة حتى بات شراء العقار أفضل أنواع الاستثمار، في حين أن الأنشطة الاقتصادية الأخرى بما فيها التكنولوجيا الحديثة معرضة للخسارة. وأقبل الأميركيون أفراداً وشركات على شراء العقارات بهدف السكن أو الاستثمار طويل الأجل أو المضاربة. واتسعت التسهيلات العقارية إلى درجة أن المصارف منحت قروضاً حتى للأفراد غير القادرين على سداد ديونهم بسبب دخولهم الضعيفة. وتضخم حجم قطاع العقارات حتى وصل إلى ذروته فانفجر في صيف عام 2007، حيث هبطت قيمة العقارات بنسبة قد تصل إلى /50%/ من قيمة العقار، ولم يعد الأفراد قادرين على سداد ديونهم، حتى بعد بيع عقاراتهم المرهونة. وفقد أكثر من مليوني أمريكي ملكيتهم العقارية وأصبحوا مكبلين بالالتزامات المالية طيلة حياتهم. ونتيجة لتضرر المصارف الدائنة بسبب عدم سداد المقترضين لقروضهم هبطت قيم أسهمها في البورصة وأعلنت شركات عقارية عديدة إفلاسها، وبلغت إجمالي الديون الفردية الأميركية الناجمة عن الأزمة العقارية /6.6/ تريليون دولار. كما أن ارتفاع أسعار الغاز والنفط وارتفاع فاتورة الولايات المتحدة في حربها في العراق وأفغانستان أدت إلى تفاقم الأزمة وتسريع حدوثها. ولقد تنبأ اقتصاديون قبل أن تبدأ الحرب، بأن حرب العراق يمكن أن تتسبب بأزمة اقتصادية للولايات المتحدة، منها تصريح جوزيف ستيغليتز الاقتصادي والمستشار السابق لكلينتون في وقت مبكر من العام 2008 في مقابلة نُشرتْ في صحف استرالية: "إن حرب العراق كلّفتْ الولايات المتحدة /50–60/ مرة أكثر من تقديرات إدارة بوش، وشكّلت السبب المركزي للأزمة المصرفية التي تهدد الاقتصاد العالمي". ويتوقع أن تكلّف الحرب على العراق 3 ألاف مليار دولار. ويضع ستيغليتز لومه على حرب العراق باعتبارها "السبب الخفي لأزمة ضعف الثقة حالياً لأن البنك المركزي استجاب للاستنزاف المالي المكثف للحرب بإغراق الاقتصاد بائتمانات رخيصة، وتم مضاعفة الإقراض لشراء البيوت، والتعاظم السريع للاستهلاك. وكان الهبوط سيدفع الاقتصاد الأمريكي نحو الركود" [6].

كما أن الليبرالية الاقتصادية التي تتبناها وتفتخر بها الولايات المتحدة ساهمت بصورة كبيرة في إيجاد هذه الأزمة، حيث أدت إلى ضعف الرقابة العامة على مبادرات القطاع الخاص، وضعف الشفافية لديه من خلال تضخيم وهمي لإيرادات الشركات، وارتفاع ما يدفع من مرتبات ومزايا إضافية للمدراء التنفيذيين حتى وصلت المدفوعات الشهرية للمدير التنفيذي في الشركات الكبرى عدة ملايين من الدولارات شهرياً. وبصورة أدق، فقد أثبتت "الحرية الاقتصادية

*** وذلك بالرغم من العجز في الميزان التجاري منذ عام 1971، حيث لم يسجل الميزان التجاري أي فائض بل عجز يزداد سنوياً وصل في عام 2006 إلى 758 مليار دولار، والذي يعود السبب الأساس فيه إلى عدم قدرة الجهاز الإنتاجي خاصة السلعي على تلبية الاستهلاك. وقدر العجز في ميزانية عام 2008 بمبلغ 410 مليار دولار أي 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي. ومن الأسباب الرئيسة لهذا العجز غلبة الطابع العسكري على النفقات العامة والطابع السياسي على الضرائب، حيث تستخدم الضرائب كوسيلة للحصول على أصوات الناخبين بدلاً من الحصول على إيرادات لتمويل العجز المالي. ومن الأمثلة على ذلك وعود بوش بتخفيض الضرائب عشية الانتخابات العامة الثانية مما أدى إلى انخفاض في إيرادات الدولة من الضرائب بحوالي 200$ مليار وهذا أدى إلى تفاقم الدين العام، حيث أظهرت إحصاءات وزارة الخزانة الأميركية ارتفاع الديون الحكومية (الإدارة المركزية والإدارات المحلية) من 4.3 تريليون دولار في عام 1990 إلى 8.4 تريليون دولار في عام 2003 وإلى 8.9 تريليون دولار في عام 2007. وأصبحت هذه الديون العامة تشكل 64% من الناتج المحلي الإجمالي. وبذلك يمكن تصنيف الولايات المتحدة ضمن الدول التي تعاني بشدة من ديونها العامة. ويعادل حجم هذه الديون عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية، وثلاثة أضعاف الديون الخارجية للدول النامية.**

المطلقة" التي تغنى بها أصوليو السوق على مدى السنوات العشرين الماضية فشلها، وأدى رفع الضوابط المالية إلى تراكم مراكز بالغة المجازفة دفعت الاقتصاد العالمي إلى انكماش مرتبط بالدين. ومن جهة أخرى، خلق الإيمان الأعمى بكفاءة الأسواق المالية المحررة من الضوابط التنظيمية وعدم وجود نظام مالي ونقدي قائم على المشاركة لدول العالم اعتقاداً واهماً بإمكانية تحقيق أرباح دون مجازفة وأطلق يد الإسراف في الأنشطة المالية المضاربية في مجالات عديدة، وأدى الدور والوزن المتعاظمان لكبار المستثمرين الماليين في أسواق العقود السلعية الآجلة إلى التأثير في أسعار السلع الأساسية وتقلبها. وظهرت فقاعات مضاربية فيما يخص بعض السلع الأساسية أثناء فترة الازدهار وانفجرت بعد صدمة الرهون العقارية العالية المخاطر. وكان من شأن عدم وجود نظام مالي عالمي لإدارة تقلبات أسعار الصرف تيسير تفشي المضاربة على العملات وزيادة الاختلالات العالمية. وكما حدث في آسيا قبل عشر سنوات، دفعت المضاربة على العملات وأزمة أسواق الصرف بعدد من البلدان إلى حافة الانهيار الاقتصادي وزادت من حدة الأزمة [7].

ومن المؤكد أن مسببات هذه الأزمة أكثر تعقيداً مما توحي به الشروح التبسيطية التي توجه إصبع الاتهام إلى التقصير الحكومي، إذ لا يمكن تفسير الانهيار شبه الكامل للنظام المالي لا "بالسيولة المفرطة" نتيجة "السياسة النقدية التوسعية في الولايات المتحدة" ولا "بوفرة المدخرات العالمية"، ولا حتى بسوء سلوك فردي. كما أدى رفع الضوابط المالية، جراء الإيمان الإيديولوجي بفضائل السوق، إلى ابتكار أدوات مالية لا تمت بصلة للأنشطة الإنتاجية في القطاع الحقيقي للاقتصاد. وتشجع هذه الأدوات أنشطة المضاربة التي تستند إلى معلومات مقنعة في ظاهرها، ولكن لا تعدو كونها في حقيقة الأمر استقراءً للاتجاهات وإسقاطها في المستقبل.

ولما كانت الاختلالات في الحساب الجاري تعكسها اختلالات في الحساب الرأسمالي، فإنها تؤدي إلى انتشار الأزمة المالية سريعاً عبر البلدان. فالبلدان التي تسجل فائضاً في الحساب الجاري تضطر، بشكل أو بآخر، إلى سد الفارق بين إيراداتها من الصادرات وإنفاقها على الواردات بقروض تقدمها للبلدان التي تسجل عجزاً. وتنعكس الخسائر المالية في بلدان العجز أو عدم القدرة على تسديد القروض انعكاساً مباشراً في بلدان الفائض وتنذر بتقويض نظامها المالي. وطريقة العدوى هذه شديدة في عالم اليوم الذي يفتقر بوضوح إلى حوكمة العلاقات النقدية والمالية الدولية [7].

ومن الأسباب الهامة الأخرى لتعاظم الاختلالات حركة الأسعار النسبية للسلع التجارية نتيجة المضاربة في أسواق الصرف والأسواق المالية، الأمر الذي يؤدي إلى انحرافات كبيرة في أسعار الصرف. وأفضت المضاربة في أسواق الصرف بسبب الفوارق في أسعار الفائدة إلى إنفاق مفرط في البلدان المتلقية لرأس المال. ومع تدفق رؤوس الأموال الباحثة عن عائد عال ارتفعت عملات البلدان المتلقية لرأس المال (التي تتسم بنسبة تضخم وأسعار فائدة أعلى) بالقيمة الاسمية والحقيقية، الأمر الذي أدى إلى تغيرات كبيرة في المزايا المطلقة أو في مستوى القدرة التنافسية الإجمالية لبعض البلدان مقارنة ببلدان أخرى. وكان انفكاك الترابط بصفة متزايدة بين تغيرات أسعار الصرف الاسمية و"الأساسيات الاقتصادية" (وبخاصة فارق التضخم بين البلدان) سبباً رئيساً من أسباب الاختلالات العالمية المتعاظمة. وإذا أريد لزيادة الرفاهية الاقتصادية أن تستمر فلا بد من تعميمها دون المساس بالمراكز التنافسية النسبية للبلدان. واستحواذ الشركات على حصص في السوق على حساب شركات أخرى هو عنصر أساسي من عناصر النظام السوقي. ولكن عندما تكتسب دول حصصاً على حساب دول أخرى بسبب تفوق مركزها التنافسي يصعب تجنب الوقوع في مأزق. فإذا لم تكن الدول "الفائزة" راغبة في السماح بإعادة توازن المراكز التنافسية بشكل كامل في الأمد البعيد فإنها لا تبقي أمام الدول الخاسرة خياراً سوى الإفلاس. وهذه الظاهرة أطلق عليها ج. م. كينز قبل 80 سنة اسم "مشكلة التحويل"، وما زال أساسها المنطقي صالحاً اليوم. وبالإضافة إلى كل هذه العوامل، أدى الارتفاع المفرط في أسعار السلع الأساسية إلى ظهور فوائض في الحساب الجاري، كبيرة جداً في بعض الأحيان، في البلدان المصدرة لهذه السلع

خلال السنوات الخمس الماضية. ولكن عندما حانت ساعة "التصحيح" سرعان ما تدهورت حالة العديد من منتجي السلع الأساسية في البلدان النامية الأفقر والأصغر. وثمة أدلة متزايدة على أن طغيان الأصول المالية في أسواق العقود السلعية الآجلة أدى دوراً مهماً في اتساع نطاق تقلب الأسواق واشتداد حدته [7].

أهم الخطط التي اعتمدتها الدول لمواجهة الأزمة المالية:

اتخذت العديد من الدول والمجموعات الاقتصادية في العالم إجراءات وأعلنت خططاً لإنقاذ الأسواق المالية ومواجهة تداعيات الأزمة المالية العالمية، وفي ما يلي تلخيص لمضامين أهم هذه الخطط والإجراءات:

خطة الولايات المتحدة الأمريكية: صاغ وزير الخزانة الأمريكية هنري بولسون خطة إنقاذ صادق عليها مجلسا النواب والشيوخ وتهدف إلى تأمين حماية أفضل للمدخرات والأملاك العقارية التي تعود إلى دافعي الضرائب، وحماية الملكية وتشجيع النمو الاقتصادي وزيادة عائدات الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن. الخطة التي حدد لها قانون اعتمادها مهلة تنتهي بنهاية عام 2009 مع احتمال تمديدها بطلب من الحكومة لفترة أقصاها سنتين اعتباراً من تاريخ إقرارها، تقوم على ضخ سبعمئة مليار دولار لشراء الديون الهالكة التي تقض مضاجع السوق المالية الأمريكية وتهدد بانهيارها.

وينص القانون أيضاً على مساهمة الدولة في رؤوس أموال وأرباح الشركات المستفيدة من هذه الخطة، مما يسمح بتحقيق أرباح إذا تحسنت ظروف الأسواق. وأقرت الخطة منح إعفاءات ضريبية بنحو مئة مليار دولار للطبقة الوسطى والشركات، وتحديد التعويضات لرؤساء الشركات عند الاستغناء عنهم، واستعادة العلاوات التي تم تقديمها على أرباح متوقعة لم تتحقق بعد. وتمنع الخطة الأمريكية أيضاً دفع تعويضات تشجع على مجازفات لا فائدة منها، وتم تحديد المكافآت المالية لمسؤولي الشركات الذين يفيدون من التخفيضات الضريبية بخمسمئة ألف دولار [8].

خطة الدول السبع الصناعية: وضعت مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى (الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكندا) خطة تحرك لمواجهة الأزمة المالية العالمية، وتعهد أعضاؤها بمنع إفلاس المصارف الكبرى، واتفقت على مواصلة العمل من أجل استقرار الأسواق المالية وإعادة تدفق القروض لدعم النمو الاقتصادي العالمي، واتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحريك القروض والأسواق النقدية كي تتمكن المؤسسات المالية من الحصول على السيولة ورأس المال، كما أعربت المجموعة عن استعدادها للقيام بكل ما هو ضروري من أجل تحريك سوق قروض الرهن الذي كان سبب الأزمة المالية الحالية المباشر.

خطة منطقة اليورو: تبنى قادة مجموعة اليورو خطة إنقاذ مالي تعتمد على تأميم جزئي للمؤسسات المالية المتضررة وتستند أساساً إلى ضخ أموال عامة في المصارف المتضررة وضمان الودائع، كما تسعى إلى ضمان القروض بين المصارف، مع إمكانية اللجوء إلى إعادة تمويلها. وأعلن الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن حكومات الدول الخمسة عشرة التي تعتمد اليورو عملة رسمية لها مستعدة لتملك حصص في البنوك، كما تعهد القادة الأوروبيون بالمساعدة أو الاكتتاب بشكل مباشر لرفع الديون عن البنوك لفترات تصل إلى خمسة أعوام في تكملة لجهود المركزي الأوروبي لاستئناف عمليات التسليف بين البنوك [9].

- فرنسا: اعتمد البرلمان الفرنسي خطة اقترحتها الحكومة لإنقاذ المصارف بمبلغ 360 مليار يورو وتسعى الخطة إلى إنهاء أزمة الثقة الراهنة في الأسواق وضمان إعادة تمويل المصارف في شكل ضمانات قروض لتنشيط عملية الإقراض بين المصارف، وتوفير أموال أخرى لإعادة هيكلة رؤوس الأموال تلك المتعثرة منها، واعتبر العديد من المراقبين أن الخطة لن تمنع الاقتصاد الفرنسي من الانزلاق نحو الركود، وأن الأمر يتطلب اتخاذ قرارات أكثر تكلفة من أجل تحفيز الاقتصاد وتوجيهه نحو النمو. وقد حرص الرئيس نيكولا ساركوزي على تأكيد أن ما ستقدمه الدولة من

مساعدات لن يكون هدية للبنوك، وقال أن المبلغ المرصود في الخطة هو المبلغ الأقصى، وأنه ربما لا يضخ كاملاً في حال عودة الأسواق إلى العمل بشكل اعتيادي مجدداً [8].

● ألمانيا: وافقت الحكومة الألمانية على خطة لإنقاذ البنوك تتضمن تأسيس صندوق لإعادة الاستقرار إلى الأسواق، وخصصت له أربعمئة مليار يورو، وقال وزير المالية الألماني بير شتاينبروك أن الخطة تهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة، ودعا إلى تقييد رواتب مسؤولي المصارف التي تستفيد من حزمة الإنقاذ الحكومية وتحديد العلاوات ومستحقات إنهاء الخدمة. ومن جهة أخرى توصلت مجموعة من البنوك وشركات التأمين في ألمانيا إلى اتفاق بشأن تفاصيل خطة لإنقاذ ثاني أكبر شركة للتمويل العقاري بألمانيا وهي هيبو ريال ستيت إتش آر إس، ورصد لهذه الخطة حوالي 35 مليار يورو، غير أنها انهارت لأن الضمانات الخاصة بالقروض التي حصلت عليها الشركة من العديد من المؤسسات المالية قد انتهت صلاحيتها. الحكومة قالت إنها لن تؤمم الشركة، لكنها ستقدم لها ضمانات بقيمة 26.6 مليار يورو، بينما ستحميها البنوك التجارية الألمانية بإقراضها 8.5 مليار يورو [9].

● بريطانيا: أقرت بريطانيا خطة تضخ بموجبها ما يصل 250 مليار جنيه من أموال الحكومة في أكبر بنوك البلاد، وتشمل الخطة عرض سيولة قصيرة الأجل على البنوك وإتاحة رؤوس أموال جديدة لها، إضافة إلى توفير أرصدة كافية للنظام المصرفي من أجل مواصلة تقديم قروض متوسطة الأجل، وتشترط الخطة البريطانية على البنوك الحد من المزايا الممنوحة للمسؤولين التنفيذيين وتخفيض التوزيعات النقدية في هذه المصارف [8].

● خطة روسيا: أقر مجلس الدوما الروسي خطة اقترحها الرئيس ديمتري ميدفيديف لإنقاذ القطاع المصرفي في البلاد بقيمة 63 مليار يورو، وسيتم توفير مبالغ الخطة من الاحتياطي النقدي الروسي وبتمويل من بنك التنمية، حيث ستحصل البنوك المتعثرة على القروض من هذه المبالغ. كما أكد رئيس الوزراء فلاديمير بوتين عزم حكومته البدء في شراء سندات الشركات الروسية بقيمة تصل إلى خمسة مليارات يورو، كما قرر البنك المركزي الروسي تخفيض الاحتياطي الإلزامي للبنوك، في خطوة مؤقتة، إلى 0.5% بغية زيادة السيولة في القطاع المصرفي، وإرساء الاستقرار في السوق المالية الداخلية وتعزيز السيولة في القطاع المصرفي الروسي [9].

خطة دول الخليج: اتخذت دول خليجية عدة إجراءات لمواجهة الأزمة المالية وتخفيف حدة التوترات في الأسواق، فقد قرر مصرف الإمارات المركزي أن يتيح للبنوك قروضاً قصيرة الأجل من خلال تسهيل بقيمة خمسين مليار درهم، وخصص المصرف تسهيلات للبنوك لاستخدامها كقروض مصرفية استثنائية بهدف تخفيف التوترات في القطاع المصرفي. ومنحت التسهيلات للبنوك إعادة شراء كل شهادات الإيداع التي تكون الفترة المتبقية من أجلها 14 يوماً أو أكثر على أن يساوي أجل إعادة الشراء أو يقل عن الفترة المتبقية من الشهادات المقدمة كضمان أو أن يكون الحد الأقصى للأجل ثلاثة أشهر، كما ألغى المصرف المركزي قاعدة الأيام الستة للسحب على المكشوف من الحسابات الجارية بصفة مؤقتة لإتاحة سيولة للبنوك في الأجل القصير. وفي خطوة إجرائية أخرى أعلن بنك الإمارات دبي الوطني التقليل من القروض الكبيرة وخطط السداد طويلة الأجل تشجيعاً منه للإقراض الذي يتسم بالإحساس بالمسؤولية، وقال البنك إن القروض ذات المبالغ الضخمة وفترات السداد الطويلة التي يمكن أن تؤدي إلى فرض ضغوط على المقترض سيتم تقليلها إلى أدنى حد ممكن، كما استحدث البنك خطة تسمح للعملاء بإمكانية إعادة القروض دون أن يتحملوا أي رسوم خلال أسبوع. وفي الكويت عرض البنك المركزي أموالاً لليلة واحدة ولأسبوع ولشهر للبنوك لإظهار استعداده لضمان توفير سيولة كافية بعد الهبوط الأخير للبورصة، وتأمل الحكومة الكويتية من خلال هذا الإجراء تخفيض أسعار الفائدة بين البنوك، مؤكدة استعدادها لضخ مزيد من الأموال إذا تطلب الأمر ذلك رغم المخاوف من ارتفاع التضخم. وفي قطر اشترت هيئة الاستثمار ما بين 10–20% من رأسمال البنوك المدرجة في

سوق الدوحة للأوراق المالية لتعزيز الثقة في السوق، وتهدف الخطوة القطرية بشراء الأسهم إلى ضخ سيولة لتعزيز قدرة البنوك القطرية على تمويل مشروعات التنمية في المرحلة القادمة بشكل أوسع وتأكيد الثقة الكبيرة في أوضاعها المالية. وفي المملكة العربية السعودية، أعلن المصرف المركزي أنه سيوفر أي سيولة تحتاجها البنوك حيث تشير تقارير رسمية أن بنوك المملكة تملك أوراقاً مالية حكومية قيمتها نحو مئتي مليار ريال، ولديها خيار اقتراض 75% من قيمة هذه الأوراق أي نحو 150 مليار ريال [10].

رأي صندوق النقد الدولي: يرى الصندوق بأن هناك رابط قوي ما بين التطبيق التام لاتفاقية بازل /2/ والاستقرار المالي، وتهدف مبادرته إلى تقويم فعالية تطبيق هذه الاتفاقية ومعاييرها [8].

ثالثاً. آثار الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاديات العربية:

انعكست الأزمة المالية الأمريكية على معظم اقتصاديات دول العالم حتى إنها أصبحت تلقب بالأزمة المالية العالمية. وبما أن الدول العربية جزء من منظومة الاقتصاد العالمي فإنها سوف تتأثر سلبا بهذه الأزمة، بل في واقع الأمر قد تأثرت بالفعل. ومدى تأثر الدول العربية يعتمد على حجم العلاقات الاقتصادية المالية بين الدول العربية والعالم الخارجي. وفي هذا الإطار يمكننا تقسيم الدول العربية إلى ثلاث مجموعات من حيث مدى تأثرها بالأزمة، وهي:

- المجموعة الأولى: هي الدول العربية ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المرتفعة وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي العربية.
- المجموعة الثانية: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المتوسطة أو فوق المتوسطة ومنها مصر والأردن وتونس.
- المجموعة الثالثة: وهي الدول العربية ذات درجة الانفتاح المنخفضة ومنها السودان وليبيا.

بالنسبة للمجموعة الأولى فإن صادراتها تمثل نسبة كبيرة من الناتج المحلي، ويعتبر النفط المصدر الرئيس للدخل الوطني. وقد لوحظ جراء تداعيات الأزمة انخفاض أسعار النفط من حوالي /150/ دولاراً للبرميل في شهر تموز الماضي إلى حوالي /52/ دولاراً للبرميل حالياً، أي بانخفاض بنسبة أكثر من 60%. ومما لا شك فيه أن هذا الانخفاض الحاد سيؤثر على وضع الموازنات العامة القادمة وعلى معدلات النمو الاقتصادي، إذ إن معدلات النمو في النصف الثاني من العام 2008 والعام 2009 انخفضت مقارنة بمعدلات عام 2007 والنصف الأول من العام 2008 [6].

من ناحية أخرى، يلاحظ أن النشاط المالي لدول الخليج في العالم الخارجي كبير، حيث تم استثمار جزء لا يستهان به من عوائد النفط، وحيث يلاحظ أن دول الخليج أصبحت تمتلك صناديق ثروات سيادية تستثمر في الخارج خصوصاً في الولايات المتحدة وأوروبا، ومما لا شك فيه أن هناك بعض الصناديق التي يمكن أن تكون لها استثمارات في بعض المؤسسات المالية المتعثرة. وتشير بعض التقديرات إلى أن خسائر صناديق الثروات السيادية في الدول الناشئة بما فيها دول الخليج تقدر بحوالي 4 مليارات دولار.

وتقدر الاستثمارات العربية بالخارج بحوالي 2.4 تريليون دولار، وكما هو معلوم فإن هذه الاستثمارات مملوكة للحكومات والأفراد ولكن معظمها يعود لدول الخليج وسوف تتأثر تلك الاستثمارات بحسب الجهة التي يتم الاستثمار فيها، وكلما كانت تلك الجهة تتميز بدرجة عالية من المخاطر، فإن درجة التعرض إلى خسائر تكون أكبر، ومما لا شك فيه أن هناك بعض الخسائر ولكن غير معلن عنها، لكن بالنظر إلى كون الاحتياطي النقدي لدول الخليج يصل إلى 7 تريليون دولار منها 3 تريليون دولار استثمارات أجنبية في الدول التي تأثرت بشكل كبير بالأزمة الاقتصادية، واستناداً

إلى بعض الأرقام التي تحدثت عن خسارة الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة حوالي 30% من قيمتها، يمكن تخيل الخسائر الكبيرة التي لحقت بهذه الدول [6].

أما بالنسبة للبورصات فإن حالة الخوف والفزع هي التي أصابت المستثمرين في العالم كله ابتداء من الولايات المتحدة، حيث انهارت بورصة وول ستريت إلى بورصة إندونيسيا التي أغلقت أبوابها مروراً بالبورصات في معظم دول العالم ومنها إلى البورصات العربية وخصوصا الخليجية والمصرية. أما بالنسبة لدول المجموعة الثانية فإن تأثرها بالأزمة سيكون أقل من دول المجموعة الأولى باستثناء تأثر البورصات فسيكون في مستوى تأثر بورصات المجموعة الأولى. أما بالنسبة لدول المجموعة الثالثة، وهي ذات درجة الانفتاح الاقتصادي والمالي المحدودة، فسيكون التأثير عليها محدوداً أيضاً [8].

وبشكل عام، يلاحظ أن انعكاس الأزمة على الاقتصاديات النامية (ومنها الاقتصاديات العربية) تجلى بصورة واضحة بالانخفاض في الطلب، والانخفاض في حجم الصادرات السلعية والخدمية، وتراجع الاستثمارات الأجنبية، وترافق ذلك مع ضعف مستويات التوظيف، وتوقف بعض المشاريع أو تباطؤ تنفيذ الكثير منها لاسيما التي تتم بتحويل أجنبي أو استثمارات أجنبية، وأيضاً ترافق ذلك مع توقف المساعدات وانخفاضها بشكل كبير.

كما تأثرت الخدمات المالية والسياحية بشكل كبير ولاسيما في دبي، وتأثر القطاع العقاري بالتزامن مع تأثر تحويلات المصارف.حيث كان تأثير الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة على السوق العقارية الخليجية سريعاً وبالغاً، الأمر الذي أدى إلى تراجع لافت في القيم الرأسمالية العقارية وقيم الإيجارات. ورصد التقرير الذي أصدرته /كوليرز إنترناشيونال/ لمناسبة انعقاد معرض سيتي سكيب أبو ظبي العقاري، وحمل عنوان: "رؤية عامّة حول السوق العقارية الخليجية"، ما أسماه " تغيراً رئيساً لافتاً" في الآلية التي تحكم السوق العقارية الإقليمية تمثل في انحسار المُضاربين العقاريين والمستخدمين النهائيين والمستأجرين، وبروز المستثمرين المحترفين الذين يشكلون اليوم أهمّ ركيزة للحركة العقارية في المنطقة. ويظهر التقرير مدى تأثر كل سوق خليجية بالأزمة الاقتصادية والمالية العالمية يعتمد في المقام الأول على مدى تعرّض تلك السوق للمنظومة الاقتصادية العالمية، ومستوى المضاربات العقارية التي سبقت وصول الأسعار إلى ذروتها خلال السنة الماضية. ويرى أيان ألبرت، المدير الإقليمي في /كوليرز إنترناشيونال/ أن تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية يتمثل في قلة السيولة وتشدد الجهات المُقرضة وفرضها معايير أكثر صرامة مقارنةً مع السنة الماضية. والأمر الأهم في هذا السياق هو تراجع ثقة المستثمرين العقاريين بشكل لافت، لاسيما مع إقبال الشركات على تقليص تعداد موظفيها، وتزعزع شعور بقية الموظفين بالاستقرار في وظائفهم، الأمر الذي حيَّد المستخدمين النهائيين والمستأجرين بعيداً عن السوق العقارية. وخلال الأشهر الستة الماضية، وهي فترة زمنية وجيزة نسبياً، شهدنا أمراً لافتاً وهو تحول المضاربين العقاريين إلى مستخدمين نهائيين ومستأجرين؛ واليوم نشهد تحولاً مماثلاً من مضاربين عقاريين إلى مستثمرين محترفين، وهم يشكلون اليوم أهم فئة بين المشترين في السوق العقارية الراهنة. وأما "التأثير المتتابع" للأزمة الراهنة على الأسواق العقارية ببقية البلدان العربية فسيظل محكوماً إلى حدٍّ بعيد بمدى تعرض تلك البلدان للمنظومة الاقتصادية العالمية من جهة، ونسبة المستخدمين العقاريين النهائيين إلى المستثمرين الحقيقيين ودورهم في تحفيز توجهات القيمة الرأسمالية على امتداد الأعوام الماضية [11].

وفي اقتصاديات مثل الاقتصاد المصري فقد تأثر الميزان التجاري بشكل مباشر من جراء نقص التبادل التجاري المتوقع مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة في مجال تصدير الملابس الجاهزة والتي تبلغ نسبتها 60% إلي الولايات المتحدة و35% إلى أوروبا، وكذلك الفواكه والخضراوات المصرية والمنتجات الغذائية والتي ستتأثر بنسبة12% هذا العام حسب تصريحات المجلس التصديري المصري. أما إيرادات قناة السويس فمن المتوقع أن تنخفض بنسب

تتراوح بين 15% و20% لتقلص حركة التجارة العالمية بين الولايات المتحدة وأوروبا ودول جنوب شرق آسيا تأثراً بالأزمة المالية [12].

أما بالنسبة للاقتصاد السوري، فيتوقع أن يكون أثر الأزمة ضعيفاً وذلك لعدم وجود دور واضح للقطاع المالي في المعاملات الخارجية، وحداثة سوق الأوراق المالية الذي انطلق العمل بشكل فعلي في آذار من العام الحالي، بالإضافة إلى أن القطاع المصرفي جزء كبير منه قطاع عام وبالتالي لازالت القواسم المشتركة مع النظام المصرفي العالمي قليلة وبالتالي قد يكون الأثر ضعيفاً، ومن حيث السيولة فإن المصارف العامة في سورية تحتفظ باحتياطي كبير أكثر حتى من المعايير العالمية مع عدم وجود الخبرات الكافية في استثمار هذه الفوائض. لكن هناك احتمال تأثر قطاع الصادرات ولاسيما من المواد الأولية نتيجة الركود العالمي وانخفاض أسعار النفط، وقد يتأثر أيضاً قطاع السياحة والنقل البحري لكن بشكل ضعيف. وأيضاً قد تتأثر بعض الاستثمارات التابعة لشركات خارج سورية وبالتالي قد يحصل تباطؤ في التنفيذ.

أما إذا وجد أموال خاصة موضوعة لدى بنوك أجنبية فمن الممكن أن يكون الأثر عليها بشكل كبير، بينما المصارف الخاصة التي وصلت ودائعها بالقطع الأجنبي إلى حوالي 90 مليار ليرة سورية إذا كانت لا تزال مستثمرة داخل القطر فسيكون الأثر عليها ضعيفاً أيضاً.

بقي لنا أن نطرح السؤال التالي: هل الأزمة مفتعلة؟ الجواب: بالتأكيد لا، فالأزمة الاقتصادية التي حدثت هي حقيقية، ولو كانت الأزمة حكومية لقيل عنها أنها مفتعلة ولكنها نشأت من المؤسسات الخاصة، حيث إن المواطن الأمريكي كان يقترض من البنك حتى يشتري من الشركات العقارية، وكان سداد القروض العقارية يتم عن طريق البنوك التي تعتمد على أسعار الفائدة في تعاملاتها المالية. وكان سعر الفائدة يزيد بزيادة سعر العقار كل سنة، وأدى ذلك في النهاية إلى عدم قدرة المواطن الأمريكي على سداد الرهن العقاري وعدم القدرة على الالتزام بالدفعات التي ألزم بها (كما ذكرنا سابقاً)؛ مما أدى بالتالي إلى انعدام السيولة في البنوك، وعدم القدرة على تمويل المشاريع الجديدة وانخفاض الطلب مع زيادة العرض، ومن ثم إعلان إفلاسها بشكل تدريجي مما أدى إلى كساد اقتصادي عالمي جديد. لكن يبقى السؤال مشروعاً من وجهة النظر السياسية وخاصة في ظل وجود نظرية الفوضى الخلاقة، حيث إنه من الممكن أن تكون الولايات المتحدة قد استثمرت معرفتها بحقيقة حتمية حدوث الأزمة بتصديرها إلى الاقتصادات الأخرى، وهذا ما يسمى بعلم السياسة "الإدارة بالأزمات"، وذلك محاولة منها للتغطية على المعاناة الكبيرة التي لحقت بالاقتصاد الأمريكي نتيجة للسياسات الخاطئة على مدى عقود طويلة، والأعباء الكبيرة التي كلفتها إياها حروبها في القرن الحالي. ويمكن أن يكون حدوث هذه الأزمة واستغلالها فرصة إضافية للولايات المتحدة لإعادة فرض هيمنتها الاقتصادية وزيادة تعلق الاقتصاد العالمي بالدولار كعملة رئيسة.

الاستنتاجات والتوصيات:

بالنتيجة، ومن خلال ما سبق ذكره يمكننا أن نقول بصحة الفرضية التي انطلق منها البحث، وهي أن هذه الأزمة ليست إلا نتاجاً عضوياً للاقتصاد الرأسمالي الذي يتصف بدورية الأزمات وهذا ما ظهر من خلال استعراض الأزمات المتتالية التي مر بها الاقتصاد العالمي في ظل النظام الرأسمالي والتي أثبتت صفة الدورية كأحد خصائص التقلبات الاقتصادية الرأسمالية والتي تعتبر الأزمة أحد مراحل الدورة الاقتصادية. وبالتالي، ومن خلال تتبعنا لمسار الأزمة، نلاحظ بأنه قد تم تفريغها من مضمونها بأسرع وقت ممكن، حيث كان هناك تهوين من شدة الأزمة عام 2008، لكن بعد التعثر والإفلاس للعديد من البنوك الأمريكية وشركات التمويل العقاري والتأمين، امتدت الأزمة إلى

القطاعات العينية مما أدى إلى انتقالها إلى أوروبا والعالم. أما بالنسبة لخطط الإنقاذ فإن الموافقة عليها جاءت متأخرة وضخ الأموال كان بطيئاً لا يتناسب مع الحاجات العالمية، وبالتالي كان الخطأ الأكبر هو التركيز على انعكاسات الأزمة وليس أسبابها.

ونلاحظ أن أهم الخطوات العلاجية للأزمة من قبل مجموعة العشرين هو التركيز على فتح أبواب الصادرات إلى الدول النامية وبالتالي إلغاء السياسات الحمائية فيها، والتركيز على الدور الأمريكي لتوسيع السوق، في الوقت الذي تعاني منه الدول النامية من معاناة شديدة لأنها تعتمد بمعظمها على دخول ريعية (سياحة، ملاحة، تحويلات نقدية، معونات، دخول نفطية...)، وقد أثرت الأزمة عليها بانخفاض معدل النمو مع ازدياد حالات البطالة ناهيك عن انخفاض الطلب الخارجي، وتقدر الأمم المتحدة حاجة هذه البلدان، خاصة بعد انعكاس الأزمة على القطاع الغذائي العالمي إلى حوالي 25 مليار دولار لمواجهتها، وذلك في ظل التخوف من الانفجار والتحولات الاجتماعية في الدول الفقيرة وخاصة ذات الأسلحة الكبيرة والتي تواجه نمو الفكر اليميني المتطرف.

أما بالنسبة للدول العربية، فإن اقتصاداتها مندمجة بالاقتصاد العالمي، وهناك نوع من الاعتماد على الدول الغنية من خلال الاستثمار الأجنبي، حيث لم يكن هناك أية نظرة استراتيجية للتعامل مع هذه الأزمات، بل سياسات ارتجالية يوماً بيوم، هذا بالإضافة إلى مشكلة البطالة المتفاقمة في الدول العربية.

وبالتالي لمواجهة هذه الأزمة على الصعيد العالمي لابد من القيام بما يلي:

1. ينبغي تعريف الكفاءة المالية بأنها قدرة القطاع المالي على حفز النمو الاقتصادي الطويل الأجل وتوفير خدمات ميسِّرة للاستهلاك، وأحد الأهداف الرئيسة للإصلاح التنظيمي هو تهيئة نظام يسمح باستئصال الأدوات المالية التي لا تساهم في الكفاءة التشغيلية أو الاجتماعية.

2. في ظل عدم وجود نظام مالي دولي قائم على تعاون حقيقي، يمكن للبلدان النامية أن تعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الخارجية بالحفاظ على سعر صرف تنافسي والحد من أوجه عدم الاتساق بين العملات وآجال الاستحقاق في بيانات الأصول والخصوم الخاصة والعامة على حد سواء. وفي نهاية المطاف، يمكن الاستعانة بسياسات احتياطية، مثل فرض تدابير رقابة على رؤوس الأموال تكون مسايرة للسوق، للحد من تراكم المخاطر في فترات الازدهار.

3. ينبغي لهيئات التنظيم في البلدان النامية أن تطور قطاعاتها المالية تدريجياً لتلافي دورات الازدهار والكساد.

4. ينبغي لهيئات التنظيم في مختلف البلدان أن تتقاسم المعلومات وتعكف على وضع معايير متماثلة وتتلافى التنافس على الحد الأدنى من التنظيم المالي وفيما يخص تزايد عدد المستثمرين الماليين في أسواق العقود السلعية الآجلة تستدعي عدة مجالات اتخاذ تدابير فورية لتحسين القواعد التنظيمية والتعاون العالمي.

5. لا بد من بذل جهود متجددة لإنشاء ترتيب مؤسسي عالمي يحظى بدعم جميع الدول المعنية، ويتكون من احتياطي مادي أدنى لتثبيت استقرار الأسواق والاستجابة لحالات الطوارئ والأزمات الإنسانية، وكذلك لإنشاء آلية تدخل، وينبغي توخي التدخل في الأسواق الآجلة عندما ترى مؤسسة عالمية مختصة أن أسعار السوق تخرج كثيراً عن نطاق سعري متغير يقدر بالاستناد إلى أساسيات السوق، وينبغي أن تكون الآلية العالمية قادرة على المراهنة ضد مراكز صناديق استثمار رأس المال المخاطر وغيرها من العناصر الكبيرة المشاركة في السوق، وبالتالي على تولي دور صانع السوق.

وعلى صعيد الدول العربية فإن أهم الإجراءات والحلول العلاجية لمواجهة الأزمة تلخص بالتالي:

1. الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد العيني، أي تفعيل الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج الزراعي والصناعي الحقيقي، وبالتالي العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي وتطوير الإنتاج المحلي بالتوازي مع تفعيل التكامل العربي المشترك.

2. وبالتالي، لابد للدول العربية من تفعيل الاستثمارات البينية، لأن هذه الاستثمارات لا تعتمد على الانكشاف الاقتصادي والتبعية للدول المتقدمة، بل يقوم على اقتصاديات قائمة بحد ذاتها.

3. وأيضاً لابد من معالجة مشكلة البطالة وذلك باستيعابها من خلال مؤسسات الإقراض للمشروعات الصغيرة أو المتناهية في الصغر، مع تقديم معونات للصادرات والإصلاح المالي، وبالتالي الاعتماد على أسلوب التحفيز من خلال تخفيض الضرائب وتأجيل القروض.

أما بالنسبة للاقتصاد السوري، وعلى الرغم من الأثر الضعيف للأزمة للأسباب التي عرضت سابقاً، لابد من وضع بعض المقترحات من أجل التنبؤ بأثر الأزمة ومحاولة التصدي لها:

1. البدء بمراقبة حركة قطاعات النقل ولاسيما البحري.
2. البدء بمراقبة حركة التجارة الخارجية.
3. مراقبة سيولة البنوك العامة والخاصة وحركة الودائع.
4. تحويل جزء من موجودات المصرف التجاري السوري من القطع الأجنبي في الخارج إلى المصرف المركزي واستثمار ذلك في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.
5. متابعة استغلال الظروف الحالية لبعض الشركات في الخارج التي بدأت تتعرض للكساد والقيام بعقود مفيدة للقطاع الإنتاجي، والاستفادة من التنازلات التي قد تقدمها هذه الشركات.
6. تشجيع الاندماج ما بين المصارف وذلك بعد دراسة عملية الاندماج بدقة ومعرفة مدى توفر الظروف المناسبة لذلك.
7. العمل على تفعيل الاتفاقيات العربية المشتركة في المجال الاقتصادي والعمل على تحويل الفوائض المالية للدول العربية الغنية وتوجيهها للاستثمار العربي البيني.

المراجع:

1. الأزمة المالية العلمية 2008، موسوعة ويكيبيديا الحرة، تاريخ المشاهدة 2009/3/21.
http://www.ar.wikipedia.org/wiki/Global_financial_crisis_of_2008.html
2. جريجوري، بول؛ ستيورت، روبرت. *النظم الاقتصادية المقارنة*، ترجمة: المنصور، طه، دار المريخ للنشر، 1994، 876.
3. نايهانز، جورج. *تاريخ النظرية الاقتصادية: الإسهامات الكلاسيكية*، ترجمة: أحمد صقر، صقر، المكتبة الأكاديمية، 1997، 664.
4. راضي، عبد المنعم؛ بسيوني، محمد. *أسس تطور الفكر الاقتصادي*، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، 2000، 458.
5. جاسم، صباح. *أزمة النظام النقدي العالمي من النشوء حتى المعالجة*، موقع الأنباء الالكتروني، تاريخ المشاهدة 2009/2/12.

http://www.annabaa.org/nbanews/71/926.html

6. الفرا، ماجد محمد. *الأزمة المالية والاقتصادية الأمريكية وتبعاتها*، تاريخ المشاهدة 2008/11/30، على الموقع الالكتروني:
http://www.iugaza.edu.ps/emp/emp_folders/530/financial_crises_in_US.doc

7. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. *الأزمة الاقتصادية العالمية أوجه القصور النظمية والتدابير العلاجية متعددة الأطراف موجز تنفيذي*، 2009/3/19.

8. عبد المعبود، داليا أبو الغيط. *الأزمة المالية العالمية وأثرها على العالم العربي*، تاريخ المشاهدة 2009/1/10، على الموقع الالكتروني:
http://www.patways.cu.eg/ news/uf/18067-3325-winter-2009-report.doc

9. اليوسف، نورة عبد الرحمن. *أسباب الأزمة المالية العالمية*، تاريخ المشاهدة 2009/1/5، على الموقع الالكتروني:
http://www.alaswaq.net/views/2008/10/12/18895.html

10. العتيبة، مانع سعيد. *الأزمة الاقتصادية العالمية 2008*، موقع صحيفة الخليج السعودية، تاريخ المشاهدة 2009/2/12.
http://www.alaswaq.net/views/2008/11/21/19730.html

11. حشاد، نبيل. *الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربي*، تاريخ المشاهدة 2009/2/12، على الموقع الالكتروني:
www.aljazeera.net/NR/exeres/D1625F67-11FA-49EC-AAA6-DEAC122B7604.html

12. محمد، مريم. *الأزمة المالية العالمية وآثارها الاقتصادية على العالم*، تاريخ المشاهدة 2009/4/9، على الموقع الالكتروني:
http://news.maktoob.com/article/2114594/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9.html